

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

المستوى أولى ماستر نقدي وبنكي

محاضرات مقياس التمويل الدولي

تصحيح الاختلال لميزان المدفوعات

أستاذ المقياس: دريدي بشير

جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

السنة الجامعية: 2021-2022

ثالثاً: معيار صندوق النقد الدولي

وضع صندوق النقد الدولي معياراً لتقسيم بنود ميزان المدفوعات وطلب من أعضائه اعتماد هذا المعيار لتسهيل عملية المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية للدول المختلفة، ويقوم نموذج صندوق النقد الدولي على تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى قسمين، الأول وهو ميزان السلع والخدمات والتحويلات ويكون مكانها فوق الخط والقسم الثاني ويشتمل على حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي ويكون مكانها تحت الخط كما هو مبين في الجدول (2-3) الآتي:

الجدول (2-3): مركز ميزان المدفوعات مقاساً على أساس معيار صندوق النقد الدولي

1- تجارة السلع والخدمات أ- صادرات السلع والخدمات ب- عائد رأس المال ت- نفقات عسكرية وغير عسكرية
2- التحويلات الخاصة والحكومية صافي ميزان السلع والخدمات
2- رؤوس الأموال والذهب النقدي أ- الاحتياطيات الدولية ب- رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل وقصيرة الأجل ت- رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل وقصيرة الأجل
صافي ميزان حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 60.

والاختلاف بين هذا المعيار والمعياريين السابقين يكمن في أن صندوق النقد الدولي وضع رؤوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل بكاملها أسفل الخط وعدّها أحد بنود التسوية، مما يقلل العجز في ميزان المدفوعات. في حين أن معيار ميزان المدفوعات الأساسي وضع رؤوس الأموال طويلة الأجل فوق الخط وعدّها بنوداً تلقائية ووضع رؤوس الأموال قصيرة الأجل تحت الخط وعدّها أحد بنود التسوية مما يزيد من حجم العجز في الميزان قياساً بمعيار صندوق النقد الدولي. أما معيار السيولة الدولية فقد عد رؤوس الأموال طويلة الأجل وقصيرة الأجل فوق الخط؛ أي ضمن البنود التلقائية الأمر الذي يسفر عنه تضخيم العجز في ميزان المدفوعات بحجم أكبر قياساً إلى المعيارين السابقين.

وتتفق هذه المعايير فيما بينها حول تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى قسمين الأول هو الذي ينجم عنه العجز أو الفائض والثاني يقوم بمهمة تسوية الاختلال وبصورة عامة فإن كل عملية اقتصادية مع الخارج تحمل طابع الاستقرار عبر الزمن توضع فوق الخط لأنها تصبح جزءاً لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد القومي الذي يبين الملامح العامة له من حيث القوة والضعف، وتمثل تلك العملية مورداً مستمراً للبلد كالصادرات وعائد عنصر رأس المال. أما إذا لم تكن العملية التي تتم مع الخارج مستمرة و مستقرة؛ أي طارئة، فتوضع تحت الخط وتعد من بنود التسوية لأنها لا تعد جزءاً من بنية الاقتصاد القومي ومن ثمة لا يمكن أن يعول عليها كمصدر مستمر للدخل والإنفاق كتحويلات الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة وعمليات مقايضة العملات.

استناداً إلى ما سبق ذكره يمكن أن نضع المعيار الموسع الآتي لتصنيف العمليات الاقتصادية في ميزان المدفوعات والتي تأخذ بعين الاعتبار النقاط التي وردت أعلاه من خلال الجدول رقم (2-4) الآتي:

الجدول رقم (2-4): مركز ميزان المدفوعات مقاساً على أساس المعيار الموسع:

أ- ميزان العمليات الجارية أو الميزان الأساسي		
20	-	1- صادرات وواردات السلع والخدمات
5	+	2- التحويلات ذات الطابع المستمر
30	-	3- حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل
45	-	صافي ميزان العمليات الجارية أو الميزان الأساسي
ب- ميزان رأس المال والذهب النقدي		
10	+	1- رأس مال قصير الأجل
5	+	2- قروض قصيرة الأجل
25	+	3- تحويلات من جانب واحد طارئة
3	+	4- ذهب نقدي
2	+	5- سهو وخطأ
45	+	صافي ميزان رأس المال والذهب النقدي

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية"، مرجع سابق، ص 60.

ويبين هذا المعيار أن ميزان المدفوعات قد تعرض لعجز بلغ (45) مليون دولار نجم أصلاً عن الفقرات الأساسية (فوق الخط) التي اشتملت على صادرات وواردات السلع والخدمات والتحويلات ذات الطابع المستمر وحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل، وقد تم تسوية هذا العجز من خلال بنود الموازنة (أسفل الخط) وبنفس المبلغ مع اختلاف الإشارة الجبرية حيث اشتملت بنود التسوية على حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل وتحويلات طارئة وذهب نقدي بالإضافة إلى فقرة السهو والخطأ. وهذا المعيار لا يختلف كثيراً عن معيار ميزان المدفوعات الأساسي باستثناء تصنيفه للتحويلات إلى مستمرة ثم وضعها في

الفقرات الأساسية وتحويلات طارئة وضعت في بنود التسوية، في حين أن معيار ميزان المدفوعات الأساسي وضع كافة التحويلات ضمن البنود الأساسية.

الفرع الثالث: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

حيث سناقش في هذه المطلب أهم وسائل التصحيح أو التعديل المتاحة لقطر ما في حالة اختلال التوازن الخارجي ونذكرها من خلال ما يلي:

أولاً: تعديل سعر الصرف

مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يميل ميزان المدفوعات إلى التوازن اعتيادياً عند سعر صرف أجنبي معين فإذا اختل ميزان المدفوعات في مستوى هذا السعر المعين، فإن عملية التعديل التوازنية يمكن أن تتحقق من خلال تغير مناسب في المستوى المذكور، ومع بقاء العوامل على حالها فكلما كانت أسعار الصرف أدنى لعملة قطر ما كانت أسعار صادراته أقل بالنسبة للعالم الخارجي، وكانت أسعار السلع و الخدمات التي يستوردها من الخارج أكثر ارتفاعاً.

إن مدى استجابة ميزان المدفوعات للتغير في سعر الصرف يعتمد بدرجة مهمة على مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات القطر من السلع والخدمات. فكلما كان هذان النوعان من الطلب أكثر مرونة كان أثر تغير معين في سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر، وكلما انخفضت هذه المرونة كان يحتاج تغيراً أكبر في سعر الصرف للتخلص من اختلال معين في ميزان المدفوعات.

ثانياً: التعديل من خلال التغيرات في الدخل (الانكماش والتضخم المحليان)

ليست المعاملات التلقائية في ميزان المدفوعات دالة لأسعار الصرف ومستوى الأسعار النسبية فقط وإنما للدخل أيضاً؛ إذ يزداد حجم الاستيرادات كلما ازداد مستوى الدخل، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما أن مستويات الدخل المرتفعة في الخارج تميل إلى زيادة طلب الأجانب على صادرات القطر المعين و هكذا يصبح مستوى الدخل وتغيراته وسيلة لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، فالعجز في الأخير قد يمكن تصحيحه، إما من خلال انخفاض في مستوى الدخل المحلي أو الزيادة في مستوى الدخل الأجنبي ويقاس الميل الحدي للاستيراد أو المرونة الدخلية للطلب على الاستيرادات (التغير في الاستيرادات إلى التغير في الدخل: $\Delta س / \Delta د$) أثر التغير في الدخل على حجم الاستيرادات .

ومن ذلك يمكن استنتاج اختلالاً ما في ميزان المدفوعات، ناتجاً عن تغير تلقائي ومستقل في الصادرات سيخلق تعديلاً في ميزان المدفوعات من خلال تغير ما في الاستيرادات متولد عن الآثار الدخلية للتغير في الصادرات وكذلك من الناحية الأخرى سيولد التغير في الدخل مع بقاء الصادرات ثابتة تغير في الاستيرادات، مما يسبب اختلالاً في ميزان المدفوعات معتمداً في ذلك على قيمة الميل الحدي للاستيراد.

إلا أن التغير في الدخل سيؤدي إلى تغيرات أخرى في جميع المتغيرات التي لها علاقة بالدخل ومن ثمة سيؤدي إلى تغيرات أخرى في الدخل والإنفاق، وتكون النتيجة سلسلة من الانعكاسات التي تظهر نفسها في دورات متتالية من الدخل والإنفاق، إلى أن يتحقق مستوى توازني جديد للدخل، وهذا هو ما يعرف بأثر (مضاعف التجارة الخارجية) الذي يساوي معكوس مجموع الميل الحدي للدخار زائدا الميل الحدي للاستيراد

ثالثا: الرقابات المباشرة

تختلف عملية التصحيح أو التكيف من خلال وسائل الرقابة المباشرة عن سابقتها في أنها تعمل بشكل مباشر على كبح جماع قوى السوق بدلا من العمل من خلالها وبما أنها لن تتغير، وإنما تهدف للحد من رغبة الأفراد في الحصول على السلع والخدمات أو في تصدير رأس المال، فإنها تخلق ميلا قويا لدى هؤلاء للتهرب منها بوسائل غير مشروعة أو بحيل شرعية للتخلص من آثارها وقد ينتج عنها انتقال في الطلب نحو السلع المحلية البديلة مما يرفع من أسعارها ويدفع بعوامل الإنتاج بعيدا عن صناعات التصدير. وهكذا تميل الصادرات نحو الانخفاض ويبقى العجز في ميزان المدفوعات موجودا بدرجة أو بأخرى، ومع ذلك فإنها يمكن أن تؤلف وسيلة من وسائل التصحيح إذا ما استعملت سوية مع تدابير أخرى كالسياسات المالية و النقدية. وهناك على وجه العموم ثلاثة أصناف من الرقابات المباشرة هذه لأغراض ميزان المدفوعات وهي :

- رقابات تحد من الاستيرادات، مثل نظام الحصص والتعريف الجمركية وما شابه.
- رقابات تشجيع الصادرات مثل الحسومات الضرائبية وفرض شروط ائتمان مناسبة.
- صنف من الرقابات تؤثر في حرية حركة رؤوس الأموال الدولية مثل وضع قيد على الاستثمارات الخارجية و كذلك على القروض المصرفية للأجانب والضرائب التمييزية على الاستثمارات في الخارج.

رابعا: حركة رؤوس الأموال كوسيلة تعديل وتصحيح

إن العامل الآخر الذي يستطيع أن يؤدي دورا مهما إذا خضع للتنظيم وأحسن استعماله في عملية تصحيح الاختلال في التوازن الخارجي يكمن في حركة رؤوس الأموال التي تستطيع أن تقوم بدور مزدوج في هذا الصدد.

- أنها تهيئ متسعا من الوقت لكي يعمل القطر على إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاته؛ إذ قد تأخذ عملية التعديل وقتا طويلا و قد يفضل القطر أن يصحح الميزان تدريجيا فيستورد لذلك رؤوس الأموال لتغطية العجز إلى أن يتحقق التصحيح التام بمضي الوقت.
- قد تعمل رؤوس الأموال كبديل للنموذج التقليدي لعملية التصحيح، ففي حالة وجود عجز في الميزان الحسابي، فإن بالإمكان تغطيته عن طريق تدفق رأس المال من ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: العلاقة بين ميزان المدفوعات وحركة رؤوس الأموال الدولية

هناك علاقة وثيقة بين حركة السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال الدولية، وبالتحديد هناك علاقة بين الإنفاق الوطني والإنتاج والادخار و الاستثمار والاستهلاك وبين ميزان حساب رأس المال وميزان الحساب الجاري، ويمكن توضيح هذه العلاقة كالآتي:

الفرع الأول: العلاقة بين الادخار والاستثمار وحركة رأس المال

يبين الناتج والدخل الوطني أثر هيكل الإنتاج الوطني على العمليات الدولية، والدخل الوطني إما أن ينفق على الاستهلاك أو يدخر. و يتضح ذلك كما في المعادلة الآتية:

$$\text{الدخل المحلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار} \dots (1)$$

وبصورة مشابهة فإن الإنفاق المحلي يبين الإنفاق على السلع والخدمات، ويقسم هذا الإنفاق إلى الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق على الاستثمار الحقيقي، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{الإنفاق المحلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \dots (2)$$

وبإحلال المعادلة (2) محل المعادلة (1) ينتج ما يلي:

$$\text{الإنتاج المحلي} - \text{الإنفاق المحلي} = \text{الادخار} - \text{الاستثمار} \dots (3)$$

ويمكن القول أن زيادة الدخل المحلي عن الإنفاق المحلي يترتب عليه زيادة الادخار عن الاستثمار ويتولد عن ذلك فائض في رأس المال الوطني يمكن أن يستثمر في الخارج، بحيث يصبح الادخار يساوي الاستثمار مضافا إليه الاستثمار الأجنبي وكالآتي:

$$\text{الادخار} = \text{الاستثمار} + \text{الاستثمار الأجنبي} \dots (4)$$

والاستثمار الأجنبي يساوي صافي تدفق رأس المال العام وتدفق رأس المال الخاص للخارج مضافا إليه الزيادة في الاحتياطيات الرسمية.

صافي الاستثمار الأجنبي = صافي رأس المال العام للخارج + صافي رأس المال الخاص للخارج + الزيادة في الاحتياطيات الرسمية... (5)

صافي تدفق رأس المال الوطني العام للخارج + صافي تدفق رأس المال الوطني الخاص للخارج = العجز في ميزان حساب رأس المال... (6)

فإذا كان تدفق رأس المال إلى الخارج هو موجب، فإن ميزان حساب رأس المال الوطني يصبح سالب ويصبح ميزان حساب رأس المال فائض، إذا كان تدفق رأس المال إلى الخارج سالب؛ أي إذا كان تدفق رأس المال إلى الخارج يفوق تدفق رأس المال إلى الداخل، فإن صافي التدفق لرأس المال يصبح سالبا. وفي حالة التعويم الحر لسعر الصرف فإن البنك المركزي سوف لا يتدخل في سعر الصرف ولا حاجة للاحتفاظ بالاحتياطيات الرسمية عندئذ الزيادة في الادخار سوف تساوي العجز في ميزان حساب رأس المال لأن هذه المدخرات سوف تتدفق إلى الخارج على شكل استثمارات وطنية، أما لو كان هناك عجز في المدخرات فإن ذلك العجز يساوي الفائض في حساب رأس المال لأن العجز في المدخرات يتطلب الحصول على تمويل من الخارج ينعكس في إحداه فائض في ميزان حساب رأس المال لتسوية هذا العجز.

وعليه إذا كان الإنتاج أكبر من الإنفاق فإن الادخار أكبر من الاستثمار الوطني وسوف يملك البلد تدفق رأس المال إلى الخارج وهذا التدفق يظهر في عنصرين، عجز في ميزان حساب رأس المال وزيادة في الاحتياطيات الرسمية. أما لو كان الدخل المنفق أكبر من الإنتاج فسوف يكون الاستثمار أكبر من الادخار وسوف يحدث تدفق صافي لرأس المال نحو الداخل، وهذا التدفق يظهر في فائض في ميزان حساب رأس المال وانخفاض في الاحتياطيات الرسمية لدى البنك المركزي.

الفرع الثاني: العلاقة بين حساب رأس المال والميزان التجاري

لقد ذكرنا فيما سبق أن الناتج المحلي ينفق على السلع والخدمات والمتبقي من السلع والخدمات يتم تصديره، وبصورة مشابهة فإن الإنفاق على السلع والخدمات المحلية يمثل نسبة من الإنفاق الكلي وما تبقى من الإنفاق الكلي يجب أن ينفق على الواردات، ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية:

$$\text{الدخل الوطني} - \text{الإنفاق الوطني} = \text{الصادرات} - \text{الواردات} \dots (7)$$

وتبين هذه المعادلة أن الفائض في الحساب الجاري يحدث عندما يصبح الإنتاج الوطني أكبر من الإنفاق الوطني، وبصورة مشابهة فإن العجز في ميزان الحساب الجاري يحدث عندما يزيد الإنفاق الوطني عن الإنتاج الوطني وبإعادة ترتيب المعادلة السابقة ينتج عنها ما يلي:

$$\text{الادخار} - \text{الاستثمار} = \text{الصادرات} - \text{الواردات} \dots (8)$$

وطبقا إلى هذه المعادلة، فإن زيادة الادخار عن الاستثمار يؤدي إلى تمتع البلد بفائض في ميزان الحساب الجاري، وتوضح هذه المعادلة مثلا أن اليابان يمتلك مدخرات أكبر من الاستثمارات مقارنة بأمريكا التي تمتلك مدخرات أقل من الاستثمارات ومن ثمة تعاني من عجز في ميزان الحساب الجاري ويلاحظ أن الصادرات مطروحا منها الواردات تساوي صافي الاستثمار الوطني، وذلك حسب المعادلة الآتية:

$$\text{الصادرات} - \text{الواردات} = \text{صافي الاستثمار الأجنبي} \dots (9)$$

وتبين هذه المعادلة أن ميزان الحساب الجاري يجب أن يساوي صافي تدفق رأس المال نحو الخارج وعليه فإن أي عائد بالنقد الأجنبي يأتي من الصادرات يجب أن ينفق إما على الواردات أو لتسديد ديون الأجانب ولزيادة الاحتياطيات لدى البنك المركزي

فإذا كان ميزان الحساب الجاري فائض فيجب أن يكون البلد مصدر لرأس المال أما إذا عانى من عجز فيصبح بلد مستورد لرأس المال، وتبين هذه المعادلة لماذا اليابان الذي يتمتع بفائض كبير في حساب ميزانه الجاري يعد أكبر مصدر لرأس المال وأمريكا مع عجز كبير في الحساب الجاري أصبحت أكبر مستورد لرأس المال ، فأمريكا تستورد من اليابان أكبر مما يستورد اليابان من أمريكا ومن ثمة فإن استثمار اليابان في أمريكا أكبر من استثمار أمريكا في اليابان وأي عجز بين أمريكا واليابان يجب أن يساوي الفائض في حساب رأس المال في أمريكا.

وتشير المعادلة السابقة أن زيادة السلع والخدمات المستوردة على السلع والخدمات المنتجة في الداخل يحدث عجزا في الميزان الجاري، ويجب أن يمول هذا العجز إما بواسطة القروض الخارجية (إحداث فائض في ميزان حساب رأس المال) أو إحداث عجز في الاحتياطيات الرسمية. وهكذا في ظل التعويم الحر فإن ميزان الحساب الجاري وميزان حساب رأس المال يجب أن يعدل بعضهما البعض الآخر، ومع تدخل الحكومة في سوق الصرف الأجنبي فإن الحساب الجاري مضافا إليه حساب رأس المال مضافا إليه حساب الاحتياطيات الرسمية يجب أن يساوي الصفر. وهذه العلاقة يمكن توضيحها بالعلاقة الآتية:

الادخار الوطني (S) = الإنتاج الوطني (Y) - الإنفاق على الاستهلاك (E)

الاستثمار (I) = الإنفاق الكلي (TE) - الإنفاق على الاستهلاك (C)

صافي الاستثمار الأجنبي أو الزيادة في المستحقات على الأجانب والاحتياطيات الرسمية (IF)

$$(10) \quad Y - E = S - I = IF \dots$$

الواردات (M) = الإنفاق الكلي (TE) - الإنفاق على السلع والخدمات الوطنية

الصادرات (X) = الدخل الوطني (Y) - الإنفاق على السلع والخدمات الوطنية (E)

$$Y - TE = S - I = X - M = IF$$

أي: الناتج - الإنفاق = الادخار - الاستثمار = الصادرات - الواردات = صافي الاستثمار الأجنبي

فإذا كان الدخل أو الإنتاج أكبر من الإنفاق فإن الادخار سوف يكون أكبر من الاستثمار والصادرات أكبر من الواردات ويحدث تدفق لرأس المال نحو الخارج، أما إذا كان الإنفاق أكبر من الإنتاج فسوف يكون الاستثمار بدوره أكبر من الادخار والواردات أكبر من الصادرات وسوف يحدث تدفق لرأس المال إلى الداخل وهذه العلاقة مهمة لأن تحسين ميزان المدفوعات لا يتم إلا من خلال الفائض في ميزان الحساب الجاري وذلك من خلال ما يلي:

1- زيادة الناتج الوطني عن الإنفاق الوطني.

2- زيادة المدخرات الوطنية عن الاستثمار الوطني.

الفرع الثالث: العلاقة بين العجز في الميزانية العامة والعجز في الحساب الجاري

من خلال المقارنة بين القطاع الخاص والحكومي يمكن أن نرى أثر العجز الحكومي على العجز في ميزان الحساب الجاري، ويقسم الإنفاق الوطني إلى إنفاق القطاع العائلي مضافاً إليه الاستثمار الخاص زائد الإنفاق الحكومي، وإنفاق القطاع العائلي يساوي الدخل الوطني ناقصاً حجم الادخار الخاص والضرائب. ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة الآتية:

الإنفاق الوطني = إنفاق القطاع العائلي + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي... (12)

الإنفاق الوطني = الدخل الوطني - (الادخار الخاص + الضرائب) + الاستثمار الخاص + الإنفاق

الحكومي... (13)

وبإعادة ترتيب هذه المعادلة يحدث زيادة في النفقات وحسب المعادلة الآتية:

الإنفاق الوطني - الدخل الوطني = الاستثمار الخاص - الادخار الخاص + (النفقات الحكومية -

الضرائب)... (14)

لذلك فإن العجز بالموازنة يساوي النفقات الحكومية ناقصا الضرائب، وتشير المعادلة الأخرى (14) بأن زيادة النفقات الوطنية عن الدخل الوطني يتضمن عنصران:

◀ زيادة الاستثمار الوطني الخاص عن الادخار الوطني.

◀ زيادة النفقات الحكومية عن الضرائب أو الإيرادات الحكومية.

وعليه فإن:

الإنفاق الوطني - الدخل الوطني = صافي تدفق رأس المال إلى الداخل.....(15)

و المعادلة الأخيرة تشير بأن الزيادة في النفقات الوطنية تساوي الاقتراض من الخارج؛ أي إن:

ميزان الحساب الجاري = الفائض في المدخرات - العجز بالموازنة.....(16)

وهذه المعادلة تشير بأن ميزان الحساب الجاري يساوي الادخار الخاص ناقص رصيد الاستثمار مطروحا منه العجز بالموازنة. وطبقا لذلك إذا كان هناك عجز في الحساب الجاري فإن الادخار لا يمكن لوحده أن يمول الاستثمار الخاص والعجز بالموازنة، وبالمقابل إذا كان هناك فائض بالحساب الجاري فإن الادخار أكبر من الاستثمار ومن ثمة يمكن تمويل الاستثمار الخاص والعجز بالموازنة، فالبلد عندما تكون مدخراته 120 مليار واستثماراته 130 مليار دولار والعجز بالموازنة 80 مليار دولار، فمعنى ذلك أن الزيادة في النفقات الوطنية تصل 90 مليار دولار.

المراجع المعتمدة:

1. نمديل وحيد، أثر التمويل الدولي على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.
2. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014.
3. شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.
4. محمد حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010.
5. موسى سعيد مطر وشقيري نوري موسى، التمويل الدولي، دار صفا للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2008.
6. Graham Donnelly, International Economics, Publication of the international Academy, of Business Disciplines London, 1997.